أكد أن البرامج لم تأخذ في الاعتبار تغيير القيادات الموغلة في الفساد الإداري:

د.المخلافي :برامج الإصلاح الإداري لم تحقق النجاح المنشود

كشف الدكتور عبد المجيد المخلافي أن برامج الإصلاح الإداري المنفذة خلال السنوات الماضية في اليمن لم تحقق النجاح المنشود ، نتيجة لغياب الشروط الأساسية لإنجاحها مثل غياب الإرادة السياسية للإصلاح الإداري ,إلى جانب صعوبة تحديد الهدف من هذه البرامج.مؤكداً أن برامج الإصلاح الإداري لم تأخذ في الاعتبار تغيير القيادات الموغلة في الفساد الإداري، إلى جانب الانفصال أو الانفصام بين النظرية والتطبيق بين ما تطرحه برامج الحكومات بخصوص الإصلاح الإداري وبين ما يتم تطبيقه على أرض الواقع.

■،،كتب/علي البشيري

يمثل موضوع الإصلاح والتطوير الإداري أهمية كبيرة لدى مختلف الأطراف والجهات، سواء كانت حكومية أو معارضة أو وسائل إعلام مختلفة، بل إن مختلف الأحزاب تفرد مساحة خاصة بالإصلاح الإداري ومحاربة الفساد في برامجها, ومادة متجددة في معارضتها، كما أن الإصلاح والتطوير الإداري عملية مستمرة ومتجددة من أجل القضاء على الفساد والمظاهر السلبية التي تعاني منها أجهزة الإدارة العامة.

وهدفت الدراسة التي أعدها الدكتور المخلافي إلى تقييم برامج الإصلاح الإداري في الجمهورية اليمنية خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٧م، وإبراز أهم الاختلالات في الجهاز الإداري للدولة، ومن ثم تقديم تصور للإصلاح الإداري في الجمهورية اليمنية.

فشل

ويوضح الدكتور المخلافي أن مراجعة وتقييم برامج الإصلاح الإداري في الجمهورية اليمنية – منذ قيام الوحدة حتى اليوم – تُظهر أن البرامج التي صيغت والإجراءات التي اتخذت منذ ١٩٩٢م إلى اليوم لم تحقق النجاح المنشود منها، نتيجة لغياب الشروط الأساسية لإنجاحها مثل غياب الإرادة السياسية للإصلاح الإداري وإلى جانب صعوبة تحديد الهدف من هذه البرامج وهل تسعى إلى إحداث تطوير إداري؟ أم إحداث إصلاح إداري؟ حيث يعالج التطوير الإداري جوانب التخلف الإداري الذي يعود إلى أزمة فنية في التنظيم تنعكس في تعقد الإجراءات، وبدائية الأساليب، وتسيب الرقابة، ومركزية السلطة، وضعف كفاءة الاتصال ونظم المعلومات، وازدواجية الإشراف وضعف التنسيق، واضطراب العلاقات التنظيمية وغياب روح الفريق، إلى جانب سوء توزيع العمل، وسوء استخدام الموارد، وجمود التشريعات، وبالتالي تخلف التنظيم عن مستوى القدرة على الاستجابة لاحتياجات البيئة.

أما الإصلاح الإداري فيعالج مظاهر الفساد الإداري التي ترجع إلى أزمة خلقية في السوق تعكس خللاً في القيم وانحرافاً في الاتجاهات، وأهم مظاهره: انتشار الرشوة والمحسوبية، الاتجار بالوظيفة العامة، الاختلاس من المال العام، الابتزاز الوظيفي، سوء استعمال السلطة، التسيب والإهمال الوظيفي واللامبالاة في العمل، التفريط في المصالح العامة، عدم الحفاظ على الممتلكات العامة، إهدار الوقت، الاتجاهات غير الإنتاجية، علاقات الريبة والشك وعدم الثقة بين الرؤساء والمرؤوسين وتصنع العمل أمام الرؤساء، غياب المسئولية والالتزام الذاتي، الصراع على القوة، سوء ممارسة مفهوم الوظيفة العامة.

وبالرغم من اختلاف مظاهر كل من التخلف الإداري والفساد الإداري وبالتالي اختلاف المعالجات التي يقدمها كل من التطوير الإداري والإصلاح الإداري إلا أن هذه المعالجات تكمل بعضها بعضاً للوصول إلى إدارة فاعلة، ومن خلال استقراء تلك البرامج يتضح لنا أنها تدور حول بعض مظاهر التخلف الإداري وليس كلها، ولم تتطرق بشكل واضح إلى مظاهر الفساد الإداري. حيث إن برامج الإصلاح الإداري لم تأخذ في الاعتبار تغيير القيادات الموغلة في الفساد الإداري، إلى جانب الانفصال أو الانفصام بين النظرية والتطبيق بين ما تطرحه برامج الحكومات بخصوص الإصلاح الإداري وبين ما يتم تطبيقه على أرض الواقع.

اختلالات

ويعاني الجهاز الإداري الحكومي في الجمهورية اليمنية بحسب الدكتور المخلافي من اختلالات كثيرة ومتعددة تراكمت عبر فترة زمنية وتداخلت مع بعضها لتكون تعقيدات جديدة ليس من السهل معالجتها سريعاً، وبالأخص في ظل غياب الإرادة السياسية لمعالجتها واستمرار أصحاب المصالح والفاسدين في المفاصل الرئيسة للجهاز الإداري، وأهم هذه الاختلالات، اختلالات العلاقة بين مخرجات التعليم والتدريب والاحتياجات من الموارد البشرية: ويبرز هذا الاختلال في ضعف العلاقة بين الجهات المعنية بالتخطيط للتنمية، والقصور في تخطيط القوى العاملة وربط سياسات التعليم بالاحتياجات المستقبلية لسوق العمل، وعدم وضوح سياسات التعليم والتدريب، إلى جانب العوقات المالية ونقص المعلومات وتشتت الأجهزة المعنية بالتخطيط.

كما أن نقص المعلومات والبيانات اللازمة للتخطيط يمثل عائقاً أمام إعداد خطط القوى العاملة، على الرغم محاولات وزارة الخدمة المدنية والإصلاح الإداري توفير قاعدة البيانات والمعلومات الوظيفية من خلال المسح والتعداد الوظيفي، كما أن اتجاهات توظيف نتائج المسح لخدمة الإصلاح الإداري لم تتحقق سواء في جانب التخلص من الوظائف الوهمية والمزدوجة، أو في جانب توفير البيانات والمعلومات لتخطيط القوى العاملة.

ويشير إلى اختلال الهياكل الإدارية وغياب التوصيف الوظيفي وأدلة الإجراءات، وقد تضمنت استراتيجية تحديث الخدمة المدنية ١٩٩٨م إعادة هيكلة وإصلاح وتنمية بنية الخدمة المدنية,وكذا اختلال السياسات الإدارية المتمثلة بالاختيار والتدريب والتحفيز، نتيجة لغياب الرؤية ولما تتطلبه الاحتياجات التدريبية وتستلزمه من استثمارات أو رصد الميزانيات وتوفير الاحتياجات المادية من قاعات وأجهزة ومعدات.

اختلالات الاجور

ويؤكد الدكتور المخلافي أن اختلالات الأجور والمرتبات والحوافز، انعكس في صورة انخفاض الأداء وانتشار الظواهر السلبية كالفساد المالي والإداري وعدم الانضباط واللامسئولية وتفشي الرشوة، وضياع المصلحة العامة. مشيراً إلى قصور أداء الأجهزة الرقابية نتيجة عاملين، الأول في قصور في الجانب التشريعي المتمثل في القوانين واللوائح، والثاني يتمثل في قصور الجانب التنفيذي، حيث يشوب البناء المؤسسي لنظام الرقابة الداخلية في الجهاز الحكومي قصور في الهياكل التنظيمية والوظيفية في العديد من وحدات الجهاز الإداري الحكومي، وعدم وجود فصل مسلائم وواضح في المهام والوظائف الرئيسة ضمن مكونات الوحدة الإدارية، وقصور في إجراءات التوثيق للعمليات المختلفة، كما أن مخرجات النظام المالي والمحاسبي لا تلبي متطلبات إدارة الوحدات الحكومية.

أما بالنسبة لأجهزة الرقابة الخارجية وفي مقدمتها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الذي يعاني جراء تأخر القضاء في البت في القضايا المعروضة عليه والمرفوعة من الجهاز، وقصور وسائل الإعلام في تحمل مسئوليتها الوطنية تجاه الكشف عن الممارسات الإدارية والمالية الفاسدة في الجهاز الحكومي، إلى جانب قصور دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في نشر تقارير الأداء الرقابي لوحدات الجهاز الإداري الحكومي، كما أن هناك قصوراً في جانب رقابة السلطة التشريعية ورقابة السلطة القضائية.

يقترح الدكتور عبد المجيد المخلافي في دراسته الموسومة بـ" الإصلاح والتطوير الإداري في الجمهورية اليمنية" والتي قدمت للمؤتمر الاقتصادي تصورا للإصلاح والتطوير الإداري في اليمن تشمل الأسس الاستراتيجية للإصلاح والتطوير الإداري في الجمهورية اليمنية .وإعادة النظر في دور الدولة في ضوء التوجهات المعاصرة لوظيفة الدولة. استثمار الدولة لطاقات وإمكانيات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الأهلي والخاص في تنفيذ بعض الخدمات والأنشطة التي تقوم بها الدولة حالياً في ظل سياسات وضوابط تحددها الدولة، وتركيز مهام الوزارات على الوظائف الإستراتيجية.

كما يؤكد على أهمية وضوح التوجهات الاقتصادية والتنموية للدولة ,وربط التوجهات الإدارية بها، بل إدماجها في الخطط الاقتصادية والاجتماعية للدولة.السماح بالتمايز والتنويع في النظم والهياكل بحسب طبيعة وظروف العمل في الجهات المختلفة.وضع وتطبيق معايير الأداء الإداري والاقتصادي وتقييم العائد والمحاسبة بالنتائج في أجهزة الدولة.وتوفير الاستقلال المالي والإداري لهيئات التنفيذ والمحاسبة بالنتائج والأهداف.

ولفت إلى أهمية اختيار القادة الإداريين بناء على معايير وشروط موضوعية والتركيز على أجهزة الإدارة المحلية ومنحها الصلاحيات المالية والإدارية بما يتناسب مع الدور المطلوب منها.وتفعيل دور معاهد ومؤسسات التنمية الإدارية القائمة، وتشجيع إنشاء معاهد ومؤسسات للتنمية الإدارية من قبل القطاع الخاص. إيجاد قوانين ولوائح تحدد مستويات الرواتب والأجور والحوافز وربطها بالإنجاز.وإيجاد آليات موضوعية لمعالجة التضخم الوظيفي، لا يترتب عليها ظلم الأعداد الزائدة عن حاجة العمل. وتفعيل دور أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية.

ودعا إلى رصد الموارد والطاقات الكافية التي تتناسب مع أهداف هذا التصور والنتائج المرغوبة.والتوعية المستمرة بالقيم المؤسسية والفردية الإيجابية من خلال الاجتماعات والمحاضرات والندوات والبرامج التدريبية لتصبح جزءاً رئيساً من ثقافة جهاز العمل.

مقترحات

وقدم الدكتور المخلافي مقترحات لتحقيق الإصلاح والتطوير الإداري في الجمهورية اليمنية شمولية الإصلاح من حيث التغيير في النظم والإجراءات والأساليب وسلوك العامين.ووضع التشريعات والنظم المناسبة، ومن ذلك نظم الاختيار والتعيين والترقية التي ينبغي أن تقوم على أسس موضوعية لاختيار وترقية القوى العاملة (إنّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ).

وأوصى بـ التركيز على التدريب واستمراريته بأنواعه الثلاثة (المعرفي – الفني – السلوكي)والتركيز على البحوث والدراسات الهادفة إلى التشخيص العلمي للمشكلات ومعالجة السلبيات والمعوقات.وإعادة النظر في نظم الحوافز المادية والمعنوية الإيجابية والسلبية ودقة تطبيقها.وتطوير أساليب العمل وتبسيط الإجراءات بما يؤدي إلى تقديم الخدمات العامة بأقصر وقت وأقل تكلفة وأقل جهد. القيام بتوصيف الوظائف وترتيبها، بحيث يؤدي ذلك إلى تجنب الازدواجية والتضارب في الاختصاصات، ويسهل الرقابة والتقييم وصولاً إلى تحقيق كفاءة إنتاجية أعلى. وفرز العمالة الزائدة وإعادة توزيعها ومن ثم إعادة تدريبها التحولي في مختلف الوزارات والمؤسسات والشركات والمصالح والهيئات. وأكد على أهمية تفعيل أجهزة الإدارة العامة من خلال تدعيم أجهزة السلطة المحلية، وتوزيع السلطات بينها والأجهزة المركزية، باعتبار اللامركزية من المداخل المعاصرة للإصلاح الإداري.

متطلبات الاصلاح

ويقول الدكتور المخلافي أن هناك شروطاً ومتطلبات لتحقيق الإصلاح والتطوير الإداري في الجمهورية اليمنية.من أهمها توفر الارادة السياسية للاصلاح والتطوير الادارى .وتهيئة البيئة الاجتماعية والثقافية اللازمة للإصلاح والتطوير الإداري.وتوفير التمويل اللازم للاصلاح والتطوير الاداري.وتوفير القيادات التحفيز وقبلها الرواتب والأجور .

كما دعا إلى مشاركة المواطن في الإصلاح الإداري من خلال توعيته بأهمية مقاومة الفساد الإداري والمالي ووجود آلية سهلة بينه وبين جهاز أو أجهزة الإصلاح الإداري.وكذا وضوح الإستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجمهورية اليمنية، حيث ترتبط عملية الإصلاح والتطوير الإداري بتلك الإستراتيجية، باعتبار الإصلاح والتطوير الإداري عملية مستمرة تستهدف التكيف والمواءمة مع مهام الدولة من ناحية والمتطلبات الشعبية من ناحية أخرى.

رأي اقتصادي

إعادة النظر بتسعير الغاز اليمني

علي محمد العزي

■،،من الصعب الحكم على الماضي بمقاييس اليوم خصوصا عندما يعلم الكثيرون حقيقة ما وجهته الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة النفط والمعادن من معوقات وصعوبات وتحديدات ومراحل من التفاوض والعمل الوطني الجاد لاستثمار الغاز اليمني ابتداء بتحييد شركة هنت الأمريكية والتي كانت تدير حقل مأرب آنذاك وإقناعها بعدم أحقيتها باستغلال غاز حقل صافر بشكل منفرد بالرغم من مطالبتها بذلك ومرورا باختيار ومنح حقوق الامتياز الاستثمارية المطلقة للشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال المحدودة شركة توتال والتي تعد واحدة من أكبر شركات في العالم بمجال استثمار الغاز المسال وإعطاءها الحق باستثمار الاحتياطي المتواجد في القطاع رقم ١٨ من الغاز الطبيعي والمبالغ نحو ٩,٥ تريليون قدم مكعب على أن يخصص واحد تريليون قدم مكعب لصالح توليد الطاقة الكهربائية في السوق المحلية والذي على أساسه تم التوقيع من قبل الحكومة والمصادقة من قبل مجلس النواب على الاتفاقيات الأولية والعقود المتعلقة بالمشروع في سبتمبر ١٩٩٥م وانتهاء بالبحث عن مشترين للغاز اليمني واستمرار البحث عن شركاء طيلة عشر سنوات في ظل الركود العالمي لأسواق الغاز آنذاك وبالرغم من ذلك استطاعت الحكومة اليمنية أن توجد مشترين للغاز اليمني لأسواق الغاز آنذاك وبالرغم من ذلك استطاعت الحكومة اليمنية أن توجد مشترين للغاز اليمني من قبل السوق الأمريكية والكورية وبأسعار معقولة وفق الأسعار السائدة آنذاك وتوجت تلك الجهود المشتركة بين الحكومة اليمنية والشركاء المساهمين الآخرين باتخاذ قرارات الاستثمار النهائي من قبلهم جميعا بتاريخ ٢٦ أغسطس ٢٠٠٥م لتبدأ بعدها فترة العمل مع الشركات المتعاقد معها لربط خطوط الأنابيب وبناء الخزانات ومحطة التسييل والبالغة طاقتها الإنتاجية نحو ٦,٧ مليون طن متر في العام وتجهيز ميناء بلحاف لعمليات التصدير والتي بدأت في النصف الثاني من العام ٢٠٠٩م مما يؤكد جليا بأن الاستثمارات في مشاريع الغاز العملاقة تختلف عن الاستثمار بالمشاريع النفطية من حيث ضرورة توفر المستثمرين والتمويل أولا عكس مشاريع التنقيب عن البترول مع عدم وجود منظمة عالمية للغاز تنظم من خلالها شكل التعاقدات وسقوف الأسعار عكس مادة البترول التي توجد لها منظمات وتشريعات وأسواق دولية متعارف عليها لذا لأستغرب كثيرا على من يجهلون من الخفايا والأمور المتعلقة بالصناعة النفطية والسياسات الدولية المتحكمة بالاستثمار والأسواق الدولية المتحكمة بالأستثمار والأسواق لأسعار النفط والغاز بالتحدث والانتقاد على أنه تم بيع الغاز بأثمان بخسة وأنا شخصيا لا أتفق مع كل الأطروحات لذلك وعبر مقالي هذا أحب أن أنوه وأوضح الكثير من الحقائق الغائبة عن الكثيرين فمشروع الغاز المسال أجزم بأنه مشروع اقتصادي عملاق ونتطلع من خلال بأن بشكل قاطرة لكثير من الاستثمارات الغازية والبتروكيماوية وحصة اليمن من الموارد سترتفع كلما استرد الشركاء تكاليفهم الاستثمارية وفق العقود المتفق عليها مع المستثمرين والتحاسب لاحقا فيما بينهم بعد استنزال غاز الكلفة .... وتحديد نسبة الإتاوة الممنوحة للدولة سنويا واقتسام الأرباح سنويا حسب شراكة كلا من الحكومة اليمنية ممثلة بالشركة اليمنية للغاز والهيئة العامة للتأمينات والمعاشات وبنسب متفاوتة تصل لنحو ٢٢٪ إلى جانب بقية الشركاء والمقدر مساهمتهم بنحو ٧٨٪ من قيمة المشروع نصيب شركة توتال وحدها ما يقارب ٤٠٪ وتتوزع النسب المتبقية على المساهمين من شركة هنت اليمنية للغاز الطبيي المسال ومؤسسة إس كيه والمؤسسة الكورية للغاز وشركة هيونداي الملتزمون بتموين السوق الأمريكية والكورية وشركة توتال بنحو ٦,٢ تريليون قدم مكعب tcf طيلة عشرون عاما ٢٠٠٨-٢٠٠٩م وعليه وبموجب هذا الاتفاق يكون نصيب الأسواق الأمريكية وشركة توال نحو ٦ تريليون قدم مكعب اثنين تريليون قدم مكعب نصيب الأصواق الأمريكية وشركة توال نحو ٤ تريليون قدم مكعب اثنين تريليون قدم مكعب لكل منهم وبسعر ٧ دولار للوحدة الحرارية BT4 على أساس مؤشر هنري هوب المرتبط بإرتفاع أسعار بيع النفط العالمية مما أرى من العدل وعدم الإجحاف بهذا الأمر وأن سعر بيع الغاز اليمني سيكونم متغير ويرتفع بإرتفاع أسعار بيع خام النفط في حين أجد بالمقارنة عندما تم الاتفاق على بيع الغاز اليمني لشركة كوجاز الوربة بالسعر الثابت والبالغ نحو ٣ دولارات للوحدة الحرارية ولكمية تبلغ نحو ٢,٢ ترليون قدم مكعب ستفقد الخزانة العامة للدولة من الموارد التي نحن أحوج إليها خصوصا متى ما عرفنا بأن الأسعار العالمية للوحدة الحرارية لغاز بلغت في الأسواق الآسيوية ما يقارب ٥ دولارات وهنا برأيي الشخصي أرى ضرورة إعادة النظر من قبل حكومة الوفاق الوطني بتسعير الغاز المباع لشركة كوجاز بالاتفاقية التي أشرتطت إعادة النظر بتسعير الغاز المباع كل خمس سنوات من خلال تبني الجانب الكوري لإقامة بعض المشاريع بمجال الطاقة الكهربائية وغيرها من مشاريع يتم تقديمه كمنح من قبلهم ولا سيما وأن حكومة كوريا الجنوبية ستكون من ضمن الدول المانحة التي ستشارك في صندوق دعم اليمن المزمع انعقاده في الرياض مما أجد مناسبة بختم مقالي هذا لرفع مقترح إلى سيادة وزير النفط والمعادن المهندس هشام شرف وعسى أن يجد صدى لديه بتشكيل هيئة مستقلة متخصصة ومعنية بشأن العملية التفاوضية والإشرافية والرقابية لسير أداء الشركات الاستكشافية والمنتجة للغاز وحتى نستفيد من الغاز لإحداث نهضة صناعية عبر دخول الكثير من الاستثمارات الأجنبية والمحلية نعزز من خلال فرص عمل لمواطنينا ونخلق قيمة مضافة لاقتصادنا الوطني وبحيث تكون هذه الجهة مسئولة ومفوضة لتحصيل موارد حصة الدولة من مبيعات الغاز خارجيا ومحليا وهكذا نضمن عدم تعدد القنوات لتبقى قناة واحدة بالتعامل بشأن الغز ونفصل نشاطه وإيراداته عن سلعة النفط وهو المعمول به بسائر دول العالم.

ايران : العقوبات لم تدفعها لتخزين النفط في الخليج

■،،أبلغ مسؤول بقطاع النفط الايراني وكالة أنباء مهر شبه الرسمية أمس السبت أن ايران لا تخزن النفط في ناقلات بالخليج وان صادراتها من الخام لم تتأثر جراء الضغوط الدولية المتنامية بسبب برنامجها النووي.

كانت مصادر ملاحية أبلغت رويترز يوم الثلاثاء أن حجم النفط الخام الايراني المخزون في البحر قد ارتفع بما يصل الى ثمانية ملايين برميل ومن المرجح أن يزيد بدرجة أكبر بسبب العقوبات وتباطؤ موسمي لمصافي التكرير.

وأبلغ المسؤول بيروز موسوي الوكالة الايرانية "لم تتعطل صادرات الخام الايرانية عبر الخليج الفارسي ... لم نخزن النفط في الخليج بسبب العقوبات كما أفادت بعض وسائل الاعلام الاجنبية.

"لا يوجد لدينا ولا نقطة نفط واحدة (مخزونة) في الخليج الفارسي ... صادرات النفط الايرانية تمضي قدما وفقا لسياسات أوبك."

وتواجه ايران – ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك بعد السعودية بانتاج يبلغ نحو ٣,٥ مليون برميل يوميا – عراقيل تجارية بسبب برنامجها النووي الذي تقول الولايات المتحدة وحلفاؤها انه يهدف الى تصنيع قنابل.

وتقول ايران انها بحاجة الى التكنولوجيا النووية لتوليد الكهرباء.

واتفقت دول الاتحاد الاوروبي من حيث المبدأ على فرض حظر على واردات النفط الايراني وذلك في اطار أحدث الجهود الغربية لزيادة الضغط على طهران.

وكان التخزين المؤقت للخام في ناقلات بالبحر وسيلة فعالة في الاعوام الأخيرة كي تبقي ايران على شحنات لحين بيعها دون تعطيل انتاج حقول النفط.

واقترحت دول الاتحاد الاوروبي "فترات سماح" في العقود القائمة لمدة شهر الى ١٢ شهرا لاتاحة الفرصة للشركات للعثور على بدائل قبل تطبيق حظر.

وقالت مصادر ملاحية ان زيادة العقوبات ستؤدي على الارجح الى عزوف معظم شركات الشحن عن ابرام اتفاقات لتأجير ناقلات لايران مما سيتسبب في تفاقم مشاكلها اللوجستية.

وهددت ايران بغلق مضيق هرمز الحيوي لشحن النفط من الخليج في حالة فرض عقوبات على صادراتها النفطية.

ستاندرد اند بورز: اقتصاد منطقة اليورو قد ينكمش ١,٥٪

■،،بروكسل –وكالات

قالت وكالة ستاندرد اند بورز للتصنيفات الائتمانية إن من المحتمل بنسبة ٤٠ ٪ أن يدخل اقتصاد منطقة اليورو في ركود هذا العام محذرة الحكومات من أن سياساتها تركز بشكل أكثر من اللازم على خفض الديون.

وقال موريتز كريمر محلل الائتمان لدى ستاندرد اند بورز في مؤتمر بالهاتف "خطر الركود يتزايد ونتوقع الآن أن يكون احتمال الركود ٤٠ ٪ هذا العام ، "قد يفضي هذا إلى انكماش اقتصادي لمنطقة اليورو بنحو ١,٥ ٪

تأهيل ١٠٧ باحثين ميدانيين حول برامج المساعدات النقدية المشروطة بتعز

■،،تعز/سبأ

نظمت بكلية الآداب جامعة تعز ورشة عمل لبرنامج المساعدات النقدية المشروطة والذي نفذته وحدة برنامج المساعدات النقدية المشروطة بصندوق الرعاية الاجتماعية بتمويل الاتحاد الأوربي.

هدفت الورشة إلى رفد ١٠٧ باحثين ميدانيين من موظفي صندوق الرعاية الاجتماعية العاملين على مستوى الإدارة بالمحافظة ومديريات مقبنة وماوية وخدير وشرعب السلام وشرعب الرونة والقاهرة والشمايتين وصبر الموادم والمخاء بمهارات ومعارف حول كيفية تنفيذ البحث الميداني.

وأوضحت مديرة وحدة المساعدات النقدية المشروطة بالإدارة العامة للصندوق الاجتماعي رحمة الصوفي في تصريح لـ"سبأ" أن الهدف من التدريب هو الحصول على معلومات وبيانات دقيقة وسليمة عن الطلبة والطالبات المستهدفين من البرنامج حتى يتم تحقيق الهدف الرئيسي من البرنامج في المستقبل القريب من خلال عملية الاستمرارية لعملية التعليم لهؤلاء الطلبة والطالبات الذين سيكونون عوامل مساعدة مستقبلا في تحسين مستوى معيشتهم وأسرهم.

وإشارت إلى أن البرنامج هو تجربة نموذجية استهدف محافظة تعز لتطبيقه فيها لاعتبارات عدة منها نسبة الفقر ووجود مدارس في المديريات المستهدفة فيها كل مراحل التعليم الأساسية حتى يتمكن الإناث والذكور من مواصلة تعليمهم الأساسي في مناطق سكناهم.

تسجيل ٧ مشاريع استثمارية بتكلفة ٧,٨ مليار ريال خلال العام الماضي بالحديدة

■،،الحديدة / سبأ

سجل فرع الهيئة العامة للاستثمار بمحافظة الحديدة خلال العام الماضي، سبعة مشاريع استثمارية بتكلفة ١٧ ملياراً و٨٣٣ مليوناً و٤٥٧ ألف ريال.

وأوضح مدير فرع الهيئة بالمحافظة عبدالله عبدربه عمر لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) بأن المشاريع توزعت على ٦ مشاريع صناعية ومشروع سياحي واحد .. لافتاً إلى أن تلك المشاريع ستوفر٧٦١ فرصة عمل.

وأشار إلى أن المشاريع الاستثمارية شهدت تراجعاً ملحوظاً خلال العام الماضي بسبب الأحداث التي مرت بها اليمن.

إغلاق معرضين مخالفين لبيع الغاز المنزلي بعدن

■،،عدن / سبأ

أغلق مكتب الصناعة والتجارة بعدن أمس معرضي بيع أسطوانات الغاز المنزلي في مديرية المعلا لبيعهما مادة الغاز المنزلي للسوق السوداء وتهريبها خارج إطار المديرية.

وأوضح مدير أدارة الرقابة والتفتيش بمكتب الصناعة والتجارة فضل صويلح لـ(سبأ) بأن المكتب أحال المعرضين للجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية حيالهما.

منوها بأن المكتب قام بتكليف معرضين آخرين يتوليان بيع الغاز المنزلي للمواطنين .